

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

30 ربيع ثاني 1439 - 17 يناير 2018





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

قضية لموقوفين وسجناء تلقتها حقوق الإنسان 326

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 30 ربيع ثاني 1439 هـ - 17 يناير 2018م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=327036&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 16-01-2018 PM 11:06

كشفت مصادر لـ«الوطن» أن فروع جمعية حقوق الإنسان في المناطق خلال العام الماضي تلقت شكاوى من موقوفين وسجناء بلغ مجملها 326 شكوى تمثلت في منع الزيارة عنهم، والتظلم من عدم المحاكمة، وآخرين طالبوا بإطلاق سراحهم، وانتهاء محكومية البعض دون تنفيذ أمر إطلاق سراحهم، إلى جانب تضرر سجينين موقوفين في سجون خارج المملكة بإحدى الدول العربية.

وكشفت المصادر أن الجهات التي تمت مخاطبتها من قبل فروع الجمعية لإزالة أسباب التظلم هي وزارة الداخلية، المديرية العامة للسجون، المديرية العامة للجوازات، البحث الجنائي، المباحث العامة، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، الشرط، والنيابة العامة إلى جانب مخاطبة سجون خارج المملكة. إجراءات دقيقة

أكد المحامي والمستشار القانوني إبراهيم فاضل عرب لـ«الوطن»، أنه حسب اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية بالمادة التاسعة والسبعين فإن الإجراءات التي تتم أثناء توقيف المدعى عليه تتميز بالدقة، فمن ضمن ما جاء في اللائحة يجب أن يشمل أمر التوقيف الصادر استنادا إلى المادة الثالثة عشرة بعد المائة من النظام على اسم الشخص المطلوب توقيفه كاملا، وتحديد جنسيته ومهنته ومحل إقامته وتاريخ إصدار الأمر، موضحا أنه لا بد أن يضم أيضا اسم المحقق وتوقيعه والختم الرسمي للنيابة العامة، ولا بد من تحديد نوع الجريمة المنسوبة إلى المتهم، وتوضيح أمر التوقيف بتاريخ القبض عليه في حال إن كان مقبوضا عليه، ولا بد أن يضم أمر التوقيف مدة محددة لتوقيف المقبوض عليه، مشيرا إلى أن المحقق في القضية لا بد أن يحتفظ بنسخة من أمر التوقيف في ملف القضية مع إتاحة الفرصة للموقوف بتقديم التظلم على أمر توقيفه لأي جهة معنية وتسهيل وصوله إلى الجهة، مضيفا أنه يجب إيراد سبب القبض على المتهم أو توقيفه في محضر ويتم توقيع المتهم عليه بعد اطلاعه على أسباب التوقيف، وفي حال رفض المتهم التوقيع على التوقيف أثبت ذلك في المحضر، وفيما يخص منع الزيارة عن الموقوف أو السجين فهذا الأمر عائد للمحقق في النيابة العامة، حيث له صلاحية في ذلك بإصدار أمر بعدم اتصال المتهم بغيره من المسجونين أو الموقوفين ويمنع الزيارة عنه، ولكن النظام حدد مدة منع الزيارة بحيث لا تزيد على 60 يوما، ولكن لا يمنع السجين والموقوف من الاتصال بالمحامي ووكيله. شكاوى المناطق

أضافت المصادر أن فروع الجمعية سجلت في الرياض 177 شكوى ما بين تظلم من عدم المحاكمة والمطالبة بإطلاق السراح وانتهاء محكومية دون إطلاق سراحهم، بينما سجل فرع مدينة الدمام 45 شكوى، وبلغ عدد الشكاوى في مدينة جازان 32 شكوى، وفرع منطقة عسير تلقى فرع الجمعية شكاوى تتعلق بالمطالبة بالمحاكمة وإطلاق السراح وانتهاء من المحكومية ولم يطلق سراح بعضهم، وبلغ عددها 26 شكوى، ولم تسجل أي حالة منع الزيارة عنها، وفي فرع مدينة جدة بلغ عدد الشكاوى 15، وفي مكة المكرمة 13 شكوى جميعها كانت حول مطالبة بإطلاق سراح سجناء ولم تسجل أي شكوى أخرى، بينما سجل فرع الجوف 9 شكوى حول مطالبة موقوفين بإطلاق سراحهم، في الوقت الذي لم يسجل فرع الجمعية في المدينة المنورة أي شكوى تتعلق بمنع الزيارة، في المقابل بلغ عدد الشكاوى الأخرى 9..

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء يوافق على تأجير الأراضي التي تشرف عليها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
<http://www.alhayat.com/Articles/26756456>

الرياض - «الحياة»

قرر مجلس الوزراء، بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على توصية لجنة أراضي الدولة رقم (2) وتاريخ 8-1-1439هـ، الموافقة على قيام وزارة البيئة والمياه والزراعة بتأجير الأراضي التي تشرف عليها - نظاماً - لإقامة أي نشاط متصل بالقطاع الزراعي أو غيره.

كما قرر، خلال جلسته في الرياض أمس (الثلاثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته الـ 36 التي عقدت في مدينة الرياض يومي 27 و 28-2-1437هـ، المتضمن اعتماد الأهداف والضوابط الاستراتيجية لمعادلة الشهادات الطبية والصحية.

وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصالات الهاتفية، اللذين أجراها بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، والرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزار باييف، والرسالة التي تسلمها من رئيس أذربيجان إلهام علييف، ونتائج استقباله وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة والطاقة الياباني هيروشيغي سيكو. وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان بعد الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء أطلع بعد ذلك على جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث، عربياً وإقليمياً ودولياً.

وجدد في هذا السياق إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجير الانتحاري المزدوج وسط العاصمة العراقية بغداد، الذي أسفر عن سقوط عشرات القتلى والجرحى، وقدم العزاء والمواساة للعراق حكومة وشعباً، ولذوي الضحايا، والتعازيات للمصابين بالشفاء العاجل، مجدداً وقوف المملكة مع العراق ضد أعمال الإرهاب والتطرف. كما أعرب المجلس عن إدانة المملكة قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي الموافقة على بناء أكثر من ألف وحدة استيطانية جديدة ونشر عطاءات لبناء أكثر من 650 وحدة أخرى، في عدد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يعد تحدياً لإرادة المجتمع الدولي، وإمعاناً في العدوان السافر على حقوق الشعب الفلسطيني، بهدف فرض واقع جديد للحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وبين أن مجلس الوزراء، ثمن تقرير الأمم المتحدة عن انتهاك إيران الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على إرسال أسلحة إلى اليمن، إذ عدّ التقرير إيران غير ممثلة لقرار مجلس الأمن رقم 2216 في شأن حظر الأسلحة، وسهلت للمتمردين الحوثيين الحصول على طائرات مسيرة وصواريخ بالستية أطلقت على المملكة، وتم إدخالها إلى اليمن بعد فرض الحظر على الأسلحة عام 2015.

كما أشاد المجلس ببيان الرئيس الأميركي دونالد ترامب في شأن الاتفاق النووي مع إيران، وما شمله من دعوته جميع حلفاء أميركا إلى اتخاذ خطوات أقوى مع واشنطن لمواجهة أنشطة النظام الإيراني الخبيثة، الذي عده الرائد الأول في العالم برعاية الإرهاب، إذ مول وسلح ودرب أكثر من 100 ألف مسلح لنشر الدمار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ودعم نظام بشار الأسد وساعده في قتل شعبه، كما تهدد صواريخه المدمرة البلدان المجاورة وحركة الملاحة الدولية، في حين يستخدم داخل إيران أسلوب الاعتقالات الجماعية والتعذيب لقمع وإسكات الشعب الإيراني.

كما ثمن المجلس إعلان القضاء الأميركي إنشاء وحدة خاصة للتحقيق في حصول (حزب الله) الإرهابي على تمويل عبر الإتجار بالمخدرات لغايات تتعلق بالإرهاب، وتكليفها بالتحقيق عن الأفراد والشبكات التي تقدم دعماً لهذا الحزب وملاحقتهم.

وفي الشأن المحلي، نوه المجلس بإطلاق وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية الدفعة الأولى من المرحلة الثانية من برنامج «سكني 2018» بإجمالي 19 ألفاً و 481 منتجاً سكنياً وتمويلياً، موزعة على جميع مناطق المملكة، وذلك ضمن مستهدفات البرنامج خلال العام الجاري، التي تشمل تخصيص 300 ألف منتج سكني وتمويلي.

التعاون مع السودان وموريتانيا في «التدريب التقني» و«البيئة»

أفاد الدكتور عواد بن صالح العواد بأن مجلس الوزراء اطلع على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها مواضيع اشترك مجلس الشورى في درسها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي:
وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير التعليم رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب السوداني في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال التدريب التقني والمهني بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية والمجلس القومي للتعليم التقني والتقني في السودان، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

كما وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للحياة الفطرية - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الموريتاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة السعودية للحياة الفطرية في المملكة العربية السعودية، ووزارة البيئة والتنمية المستدامة في موريتانيا في مجال الحياة الفطرية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

إعادة تشكيل مجلس إدارة «البلد الأمين للتنمية»

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون البلدية والقروية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (7 - 19 / 39 / د) وتاريخ 6 / 2 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة البلد الأمين للتنمية والتطوير العمراني الوارد في الفقرة (1) من المادة (11) من النظام الأساسي للشركة، وذلك على النحو الموضح في القرار.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، وأحيط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقيات بالمرتبة الـ 15 ووظيفة وزير مفوض

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبة الـ 15 ووظيفة وزير مفوض وذلك على النحو الآتي: ترقية علي بن محمد بن سليمان السكيت إلى وظيفة مستشار أمني بالمرتبة الـ 15 بوزارة الداخلية. ترقية علي بن مبارك بن سعيد الشهراني إلى وظيفة مستشار إداري بالمرتبة الـ 15 بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة وزير مفوض وهم: أحمد بن محمد صالح بن معيلي المولد، عبدالله بن سلطان بن محمد الشريف، فهد بن راشد بن ناصر الدخيل، وسلطان بن عبدالرحمن بن شبيب الدخيل.



محكمة الأحوال الشخصية تنجز معاملات القاصرين في يومين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/26755142>

الرياض - «سعاد الشمراني»

كشفت محكمة الأحوال الشخصية في الرياض أمس (الثلاثاء)، أن إنجاز القضايا المتعلقة بمعاملات القاصرين أصبح يتم في غضون يومين أو 10 أيام عمل في حد أقصى، بعد أن كانت في السابق تستغرق أشهراً عدة.

وجاء هذا بعد صدور توجيهات وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني؛ بإطلاق مبادرات لتسهيل وتسريع قضايا القصر، منها مشروع هندسة إجراءات العمل، ومشروع استئناف بلا ورق، والموافقة على إجراء تعديلات على بعض مواد اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات، وغيرها.

وكشف رئيس محكمة الأحوال الشخصية في الرياض الشيخ سعد السيف أنه تم إنهاء كثير من تلك القضايا في أيام قليلة، بعضها في يومين وثلاثة، وأقصى مدة يتم الإنجاز فيها 10 أيام عمل، إذ كانت في السابق تستغرق أشهراً عدة، قبل هندسة

الإجراءات وتسهيلها، لافتاً إلى أن «النقلة النوعية» في هذا الجانب كانت ثمرة عدد من المبادرات، التي وجه بتطبيقها وزير العدل.

وأوضح السيف أن الدائرة المختصة في المحكمة أنجزت السنة الماضية أكثر من 577 طلباً وإنهاء لقاصرين تتعلق بالأذونات الخاصة بهم، مثل بيع وشراء عقاراتهم، وإذن عدم ممانعة الاقتراض، أو إدخالهم في الشركات، وغيرها، التي كانت تستغرق في المحاكم أشهراً عدة، ما انعكس إيجابياً على قيمة هذه العقارات وجاذبيتها للمستثمرين. وأشار إلى أن تلك المبادرات منها مشروع «استئناف بلا ورق»، الذي قلص مدة إرسال المعاملة إلى محكمة الاستئناف من أيام إلى دقائق عدة، وجرى تصديق أحد تلك الطلبات خلال ساعتين فقط منذ إرساله، مبيناً أن تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات، لإسناد إفراغ العقارات لكتاب العدل، بعد تصديق الحكم من محكمة الاستئناف، كان كذلك له الأثر البالغ في تخفيف العبء عن الدوائر القضائية، وكذلك تكليف كاتب عدل في محكمة الأحوال الشخصية يتولى ما يتعلق بذلك.

من جانبه، أوضح القاضي في الدائرة المعنية بالمحكمة عبدالله الرشود، أن القضايا التي ما تزال تتأخر من هذا الصنف، يعود تأخرها لأسباب تتعلق بظروف خاصة بأطراف الدعوى وليس بإجراءات الدائرة نفسها، لافتاً إلى أن وزير العدل شدد في أكثر من مناسبة على أهمية مراعاة حقوق القصر وإعطاء طلباتهم الأولوية، تحقيقاً لرؤية وزارة العدل نحو «عدالة ناجزة بجودة وإتقان».



• التأمينات الاجتماعية تبدأ صرف • غلاء المعيشة • من جمادى الأولى

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439 هـ - 17 يناير 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/26755156>

الرياض - «الحياة»

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أمس (الثلاثاء) صرف بدل غلاء المعيشة لمستفيديها بدءاً من شهر جمادى الأولى المقبل، إنفاذاً للأمر الملكي القاضي بصرف بدل غلاء معيشة لمستفيدي التأمينات الاجتماعية لمدة عام. وأوضح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنيابة أحمد العمران، أن المؤسسة سارعت عند صدور الأمر الملكي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيداع بدل غلاء المعيشة المحدد بـ 500 ريال في حساب كل مستفيد من متقاعديها مع معاشات شهر جمادى الأولى 1439 هـ.

وعن شمولية صرف بدل غلاء المعيشة لجميع مستفيدي التأمينات، أكد العمران أن الصرف سيشمل المواطنين الذين يتسلمون معاشات تقاعدية من المؤسسة ومعاشات الوفاة ومعاشات العجز المهني وغير المهني، والمستفيدين من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (سائد).

وأشار إلى أن عدد المستفيدين الذين يحصلون على معاشات شهرية تجاوز 360 ألف مستفيد، يصرف لهم أكثر من 1.689 بليون ريال، تحول مباشرة إلى الحساب البنكي الذي حدده المستفيد.

• حساب المواطن «يمكن مستحقي الدعم من الشكاوى على الدفعة الثانية»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439 هـ - 17 يناير 2018م
<http://www.alhayat.com/Articles/26755139>

الرياض - «الحياة»

يمكن برنامج «حساب المواطن» مستحقي الدعم من تقديم شكاوى على مبلغ استحقاق الدعم المقدم لهم من البرنامج، في حال كان لديهم اعتراض على المبالغ المودعة لهم خلال الدفعة الثانية، التي أودعت في حسابات المستحقين الأربعاء الماضي، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية للبرنامج (www.ca.gov.sa).
وخصص البرنامج أيقونة للشكاوى في الموقع الإلكتروني على مبلغ الاستحقاق، تستقبل البلاغات بعد خمسة أيام من كل دورة إيداع، مشيراً إلى أنه سيتم التعامل مع الشكاوى الواردة خلال فترة السماح التي تمتد ثلاثة أشهر بعد كل دورة استحقاق، وفي حال قبول الشكاوى ستصرف قيمة الدعم المستحقة للمستفيد بأثر رجعي عن الشهر محل الشكاوى.
ودعا برنامج «حساب المواطن» أمس (الثلاثاء) المسجلين إلى الاستفادة من الحاسبة التقديرية المتوفرة في البوابة الإلكترونية، للاستفادة منها في معرفة قيمة الاستحقاق التقديرية، إذ تتأثر قيمة الاستحقاق للأسر والأفراد المستقلين بإجمالي دخل الأسرة وعدد أفرادها وأعمار التابعين إذا كانت أكبر أو أقل من 18 عاماً.
وجدد البرنامج دعوته المسجلين إلى زيارة حساباتهم في البوابة الإلكترونية لمعرفة نتيجة أهليتهم واستحقاقهم، كما يمكنهم التواصل مع مركز الاتصال على الرقم (19912)، أو حساب البرنامج في «تويتر» في حال وجود استفسارات أو مشكلات بشأن البرنامج.



تقرير هيئة النقل خالٍ من الأنظمة واللوائح المنظمة لنشاط النقل البري الشورى يناقش تنفيذ مخططات شبكات النقل العام في المدن المتوسطة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439 هـ - 17 يناير 2018م
<http://www.alriyadh.com/1654904>

الرياض - عبدالسلام البلوي

انتقدت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى هيئة النقل وأشارت إلى خلو تقريرها السنوي الأخير من الأنظمة واللوائح المنظمة لنشاط النقل البري، وأوضحت اللجنة أن الهيئة لم تصدر أنظمة شاملة لنشاطات النقل البري كافة رغم أنها جهة حكومية منظمة، كما أن أعمال ونشاطات النقل البري بالهيئة تتقاطع مع مهام ومسؤوليات جهات

أخرى كما هو الحال في النقل المدرسي والسياحي ونقل المعتمرين والبضائع، وأكدت لجنة الشورى أن ذلك يتطلب جهوداً مكثفة في وضع الأنظمة واللوائح والقواعد وتنفيذها بشكل صحيح، كما لم تضع الهيئة لوائح تفصيلية للعمل توضح الأطر القانونية التي تنظم هذه النشاطات، لذا أوردت اللجنة توصية تطالب الهيئة بسرعة تطوير واعتماد منظومتها التشريعية الضابطة لأنشطة النقل المختلفة، ومراجعة بنيتها التنظيمية، وهيكله أعمالها، بما يتوافق مع مهام النقل العام كافة وتوجهاتها الاستراتيجية ورؤية المملكة؛ ودعت توصيات لجنة الشورى هيئة النقل إلى سرعة إعداد مخططات شبكات النقل العام داخل المدن المتوسطة ومتابعة تنفيذها مع الأمانات، ورفع درجات التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بمجال النقل لضمان وسرعة توفير وسائل نقل مريحة وأمنة وفق أعلى معدلات السلامة العالمية، كما طالبت اللجنة بتوفير البيئة الملائمة لجذب المستثمرين في مجال النقل العام، وتكثيف حملات الهيئة وبرامجها التوعوية لتعريف جمهور المستفيدين والجهات الأخرى بمشروعات النقل العام، وخدماتها لكل شرائح المجتمع بموثوقية وأمان، وتوجيه المجتمع إلى أنماط المختلفة من مشروعات النقل العام من حافلات ومترو وفوائده الجمة من تخفيف الزحام على الطرق والحد من الحوادث والتقليل من استهلاك الطاقة وتوفير وسائل الأمن والسلامة والراحة للمتقّلين وزيادة الوعي بالجمع.



ترحيل العمالة المنزلية المخالفة وتوفير بديل بنفس الراتب في حال عدم نجاحها في اجتياز فترة التجربة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 30 ربيع ثاني 1439 هـ - 17 يناير 2018م

<http://www.al-madina.com/article/557304>

أمين رزق
ألزم برنامج العمالة المنزلية «مساند» شركات الاستقدام بترحيل العمالة المنزلية في حال عدم نجاحها في اجتياز فترة التجربة واستخراج تأشيرة بديلة مع تسديد رسومها لاستقدام بديل بالراتب المتفق عليه. واشترط البرنامج على الشركات توفير البديل في مدة لا تتجاوز الفترة المحددة في عقد خدمات التوسط وتحمل جميع النفقات المترتبة على ذلك. وأوضح البرنامج أن مشروع حماية أجور العمالة المنزلية يهدف إلى ضمان حصولها على حقوقها، مشيرة إلى إلزام أصحاب العمل بإصدار بطاقات مسبقة الدفع لرواتب العمالة المنزلية، وتوثيق عقد التوظيف إلكترونياً عبر موقع مساند بعد تحديد الأجر الشهري للعامل. وأشارت إلى أن إثبات التعريف بالراتب يجب أن يشمل رقم الهوية والوظيفة والراتب وبداية الالتحاق بالعمل. وجرى منح أصحاب العمل مهلة 6 شهور لإصدار بطاقة الرواتب للعمالة المنزلية بداية من 9 ديسمبر الماضي، وأشار البرنامج إلى عدم فرض رسوم على توثيق عقود العمالة المنزلية، ويعمل في المملكة حالياً حوالي مليونين من العمالة المنزلية 62% منهم نساء، وتم خلال العامين الماضيين إقرار العديد من الضوابط لاحتواء الخلافات المتعلقة بالتدريب والرواتب والإجازات من أجل ضمان استقرار الأسر وسوق العمل.

• عكاظ“ تنشر اشتراطات تعيين النساء في النيابة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م

<http://www.okaz.com.sa/article/1606840>

فاطمة آل ديبس (الدمام) fatimah_a_d@
 كشفت مصادر لـ«عكاظ»، أبرز الشروط الواجب توفرها في السعوديات للترشح لوظائف النيابة العامة، وأكدت المصادر أن العمر يجب ألا يقل عن 22 عاماً، والحصول على شهادة الشريعة أو تخصص الأنظمة، من إحدى الجامعات السعودية أو ما يعادلها، ويشترط في المعادلة النجاح في امتحان التوظيف.
 كما يشترط أن تكون المعينة مؤهلة صحياً، وحسنة السيرة والسلوك، ومتمتعة بالأهلية اللازمة، وألا تكون قد سبق أن حكم عليها بحد أو تعزير أو في جرم مخل بالشرف أو الأمانة، أو صدر بحقها قرار تأديبي بالفصل من وظيفة عامة، ولو كان قد رد إليها اعتبارها.
 وبيّنت المصادر أن عضوة هيئة التحقيق ستعين ابتداء تحت التجربة لمدة عام، وتصدر بعد نهاية مدة التجربة وثبوت صلاحية المعينة قراراً بثنيتها، ويجوز قبل صدور القرار الاستغناء عنها.
 وستخضع المعينات لبرنامج تدريبي مكثف لا تقل مدته عن 6 أشهر، وتعتبر المدة معادلة للاشتغال بأعمال نظيرة مدتها عام.
 ويشترط في من تشغل مرتبة ملازم تحقيق، حصولها على الشهادة الجامعية بتقدير عام لا يقل عن جيد، وبالنسبة لمن تشغل مرتبة مساعد محقق أن تكون قد أمضت في مرتبة ملازم تحقيق 3 أعوام، ويشترط في من تشغل مرتبة محقق ثان، أن تكون قد أمضت عاماً على الأقل في مرتبة مساعد محقق، أو أن تكون قد اشتغلت بأعمال نظيرة لمدة 4 أعوام.
 أما من تشغل مرتبة محقق أول، يجب أن تكون أمضت 4 أعوام على الأقل في مرتبة محقق ثان، أو أن تكون قد اشتغلت بأعمال نظيرة لمدة 8 أعوام.
 وقالت المصادر إن الاشتغال بتدريس مواد الشريعة الإسلامية أو الأنظمة في إحدى الكليات، يعد اشتغالا بأعمال نظيرة، كما يعتبر القيام بأعمال القضاء والتحقيق والاستشارات اشتغالا بأعمال نظيرة.
 كما تعتبر الماجستير في مجال العمل، ودبلوم دراسات الأنظمة بمعهد الإدارة العامة معادلة للاشتغال بأعمال نظيرة مدة 4 أعوام، الدكتوراه في مجال العمل معادلة للاشتغال بأعمال نظيرة مدة 6 أعوام.



”القفاري“ دعا كل من لديها شكوى بأن تتقدم بها للوزارة .. وقال

لـ”سبق“: سنتعامل معها بسرية

بعد ادعاء متدربة تعرضها للتحرش .. ”العدل“: نراقب مكاتب

الحامين وسنحاسب من تجاوز

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض

أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل الشيخ منصور بن عبدالرحمن القفاري رفض الوزارة القاطع لأي تجاوزات تنتهك خصوصية المتدربين في مكاتب المحاماة، مشدداً على أن الوزارة لن تتوانى في محاسبة المقصرين من مكاتب المحامين وفق اختصاصها، حال ثبوت التعدي، داعياً كل من لديها شكوى أن تتقدم إلى الوزارة بذلك.

وحول ما جاء في برنامج (يا هلا) على قناة روتانا خليجية وما تضمنته الحلقة التي تناولت ما تتعرض له المتدربين من تجاوزات منها التحرش في مكاتب المحامين، فقد أبان المتحدث الرسمي في تصريحات لـ "سبق" حرص الوزارة على حماية المتدربين ووضع القنوات الكفيلة بحفظ حقوقهم، مؤكداً أن الوزارة تتعامل بسرية مع هذه الشكاوى وفق الأنظمة والتعليمات، وتجري البحث والتحري والتثبت من صحة الشكوى؛ حيث إن نظام المحاماة ولائحته التنفيذية أعطى الوزارة صلاحية تأديب المحامين من خلال لجنة مكونة من قاض وممثل لوزارة العدل ومحامي مرخص -يعينون بقرار من وزير العدل- ثبت فيما يرفع إليها من شكاوى ترد إلى الوزارة عبر قنواتها المختلفة.

وتابع القفاري: كما أن الوزارة تقوم من خلال الإدارة العامة للمحاماة بإجراء جولات دورية على مكاتب المحاماة، لمتابعة التزام تلك المكاتب بالتعليمات وعدم مخالفة أحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، حيث نفذت الوزارة خلال عام 1438هـ 400 جولة ميدانية بمختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى ما يرد إلى الإدارة العامة للمحاماة من شكاوى مختلفة سواء من عملاء أو جهات حكومية كالمحاكم ضد محامين أو متدربين صدرت منهم مخالفات مهنية.

وأضاف: وقد أصدرت لجنة تأديب المحامين عقوبات لمن ثبتت مخالفته تتضمن الإنذار والإيقاف عن مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، مبيناً عدم ورود شكاوى تحرش من المتدربين للوزارة حتى اليوم.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العدل أنه وفي إطار عناية وزارة العدل بالتدريب والتأهيل لطالبي رخصة المحاماة، دشنت عبر مركز التدريب العدلي برنامج إعداد المحامين والمحاميات الذي يستمر من سنة إلى ثلاث سنوات وينتهي بمنح المتدرب أو المتدربة رخصة مزاولة مهنة المحاماة، ويتميز البرنامج بالجمع بين التأهيل العلمي والتدريب المهاري والتطبيق العملي من خلال بيئات افتراضية وواقعية، كما يشمل خصوصية للمتدربين بإيجاد بيئة تدريبية خاصة بهن يمارسن من خلالها التدريب والتطبيق العملي مع عناية بأقامة تقييم مرحلي وإرشاد مهني خلال فترة التدريب والتطبيق العملي، ويضم البرنامج حالياً قرابة 400 متدرب ومتدربة من المحامين والمحاميات.

وتابع: كما أن الوزارة اعتمدت العديد من دبلومات المحاماة المقدمة من الجامعات كخبرة عملية بنفس مدة الدبلوم. وفي إطار تطوير شؤون المتدربين كشفت الوزارة أنها بصدد إقرار قواعد منظمة لعمل التدريب بمكاتب المحاماة، بما يكفل حقوق الأطراف ذوي الصلة.



محام: القرار باطل وغير صحيح.. ومتحدث العمل يكشف آلية جديدة

لصرفه

5 آلاف موظف حكومي بـ"العمل" يُصدون بقرار إيقاف بدل

الحقل

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م

<https://sabq.org/2zhNki>

أكد المحامي والمستشار القانوني نواف البليهد أن خطاب وقرار مدير الموارد البشرية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإلغاء بدل حقل للعاملين في المراكز من منسوبي الوزارة مقداره (25%) من الراتب الأساسي باطل وغير صحيح. وفي التفاصيل، تساءل المحامي "البليهد": كيف يمكن لتعميم صادر من مدير الموارد البشرية بوزارة أن يلغي لائحة تنظيمية صادرة من مجلس الوزراء، ولائحة تنفيذية صادرة من الوزير؟!.

وقال في مداخلة لبرنامج "يا هلا" على روتانا خليجية في حلقة ناقشت أمس معاناة موظفي التنمية الاجتماعية بعد إلغاء بدل الحقل: "يجب أن يكون هناك قرار صادر مواز للنص القانوني السابق الأقوى والصادر من اللائحة التنظيمية والتنفيذية، وكان يفترض بمدير الموارد البشرية أن يستند إلى نظام أو لائحة تنفيذية". وأشار إلى أنه من حق موظفي الوزارة المتضررين من قرار إلغاء البديل بالتظلم لدى وزارة الخدمة المدنية، وخلال شهرين من رد الوزارة يرفع لديوان المظالم.

ومن جهته، كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل عن آلية جديدة لصرف بدل الحقل للعاملين بمراكز التنمية الاجتماعية مقابل العمل ساعات إضافية وفقاً لحاجة العمل، مشيراً إلى أن بدل الحقل يعتبر أجراً خارج العمل، ويعاد تنظيمه كل مجموعة سنوات، والوزارة تواصل إنجاز الآلية الجديدة. وكان عدد من موظفي وموظفات مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد عبروا خلال البرنامج عن تذمرهم واستيائهم لإيقاف بدل الحقل وطالبوا بعودته في ظل الالتزامات المالية الموجودة لديهم. وفي هذا السياق، قال سعيد الزهراني الموظف بأحد مراكز التنمية الاجتماعية: إن موظفي المراكز الاجتماعية 50 % عملهم إداري و50% ميداني، والوزارة سحبت عدداً كبيراً منهم، وصار العبء كبيراً على العاملين. وأردف: إذا نظرنا إلى اللائحة التنفيذية سنجد أن البديل ليس خارج الدوام، وهو جزء من الراتب الأساسي منذ سنوات، وأن الكثير من الموظفين الآن لديهم عجز في الميزانية بسبب حسم البديل. وأضاف مبارك الدوسري - موظف في أحد مراكز التنمية الاجتماعية: تفاجأنا قبل شهر بإيقاف البديل بدون سابق إنذار مما أحدث لنا صدمة وعشنا موجة غضب من جراء هذا القرار، مشيراً إلى أن كثيراً من موظفي وموظفات مراكز التنمية الاجتماعية والبالغ عددهم 5 آلاف موظف وموظفة بحسب قوله تضرروا من إلغاء هذا البديل وأصبحت تنزل رواتبهم بالسالب بعد إيقافه.

وتابع: إن مرتب موظف الدرجة السابعة فقد 2700 ريال من راتبه مع إيقاف هذا البديل. وذكرت العنود الرويلي - موظفة في أحد مراكز التنمية الاجتماعية أن إحدى زميلاتها أصبح راتبها بالسالب، بسبب رفع البديل.

وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد أوضحت أن بدل الحقل الخاص للعاملين في مراكز التنمية الاجتماعية لم يتم إلغاؤه، وإنما تم تطبيق ضوابطه التنظيمية حسب اللائحة التنفيذية المنظمة لعمل مراكز التنمية، حيث يُدفع فقط لمن تتوفر فيه شروط الاستحقاق النظامية، المتمثلة في تكليفه بالعمل لمدة 15 ساعة أسبوعياً بمعدل 3 ساعات يومياً خارج وقت الدوام الرسمي.

وتم إقرار بدل الحقل وفقاً للمادة التاسعة عشرة من القواعد التنفيذية لللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم 96499 بتاريخ (10-10-1431هـ)، والذي ينص على صرف بدل حقل للعاملين في مراكز التنمية بمقدار 25 % من الراتب الأساسي.

ونصت المادة السابعة عشرة من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦١) وتاريخ ١٤٢٨ / ٥ / ١١ هـ: "يصرف بدل حقل للعاملين في المراكز من منسوبي الوزارة مقداره (٢٥%) من الراتب الأساس، على أن يعمل المستفيد من هذا البديل ساعات إضافية لا تقل عن ثلاث ساعات يومياً، وأن يغطي البديل مصاريف الانتقال الإضافية من العمل وإليه".



هيئة توليد الوظائف: هذا بلاء أبوك يعقاب!!

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 30 ربيع ثاني 1439 هـ - 17 يناير 2018م

<http://www.al-madina.com/article/557234>

محمد البلادي

* أي تحرك حكومي في اتجاه توظيف العاطلين هو أمر باعث للتفاؤل والأمل، ولابد أن يحظى بقبول واسع عند الناس.. وتكليف محافظ جديد لهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة يأتي ضمن مساحة هذا التفاؤل، حتى وإن كان كثير من العاطلين لا يعرفون شيئاً عن هذه الهيئة التي تقول في رسالتها أنها تسعى إلى المساهمة في توليد الوظائف من خلال التنسيق بين صناعات القرار في الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

* ولأننا بدأنا حديثنا متفائلين فلن أكرر مزاجكم بآخر أرقام البطالة -المختلف عليها - والتي يقول أحد أعضاء الشورى أنها تجاوزت 30%. على أية حال وأياً كانت إحصاءات البطالة فإن القطاع الخاص يعتبر الرحم الحقيقي الذي يمكن للهيئة أن تستزرع فيه وظائفها قبل الولادة.. لهذا وللإنصاف.. لابد من القول أن عملية توليد الوظائف بحاجة إلى «قطاع خاص» حقيقي، قوي وخصب، وقابل للزراعة، وليس مجرد بقالات ومطاعم وشقق مفروشة و(كوفيهات) يتم إقحام السعودي فيها دون حاجة حقيقية، فقط لعسف الأرقام وتحقيق بطولات وهمية على الورق، كما تفعل وزارة العمل في برامج توظيف أسواق الخضار ومحلات الجوال.

نحن بحاجة إلى استثمارات حقيقية وقوية في الصناعة والسياحة والتعليم والتكنولوجيا والصحة تخلق فرص عمل حقيقية ومستدامة، ذات رواتب مجزية، وبيئات عمل محترمة ومستقرة ومقنعة للشباب، وهذا بالتأكيد أكبر بكثير من قدرات الهيئة التي خاضت تجربة أولى قاسية، اصطدمت فيها بنفس المشكلة، فاتجهت نحو الوعظ والتنظير، وكأنها تقول لمن بعدها «هذا بلاء أبوك يا عقاب»

* العلاقة بين الشاب السعودي والقطاع الخاص علاقة ملتبسة وقابلة للانفجار في أية لحظة كونها تفتقر للنقطة، فالقطاع (الذي تقول بعض المصادر أن به أكثر من 70 ألف مدير عام وافد) ما زال يتعامل مع السعودي على أنه موظف مؤقت لا يمكن الوثوق به، مما يدفع الشاب بالمقابل لعدم أخذ الأمور بجدية، كونه يخشى من مزاجية صاحب العمل التي قد تلقى به في الشارع بفضل المادة (77)، مما يجعل هذه الوظائف في نظر بعض الشباب مجرد محطة، وفي نظر بعض رجال الأعمال (شر لابد منه) لاسترضاء الوزارة واستقدام المزيد من الأجانب.

* للمرة الثانية أقول إنني لا أريد أن أبدو متشائماً، لكن نجاح هيئة توليد الوظائف وكل الجهات المشابهة التي تعمل على صناعة الوظائف مرتبط بإصلاح (بلاوي أبو عقاب) القطاع الخاص، وتقوية عظامه، فمجتمعنا الذي مازال (استهلاكياً) بامتياز يقوم بتوليد ملايين الوظائف سنوياً.. لكنها للأسف وظائف خارج الحدود.. تستفيد منها معظم شعوب الأرض إلا السعودي!

مجلس الأسرة وسقف القضايا الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439 هـ - 17 يناير 2018م

<http://www.alriyadh.com/1655025>

د. هتون أجواد الفاسي

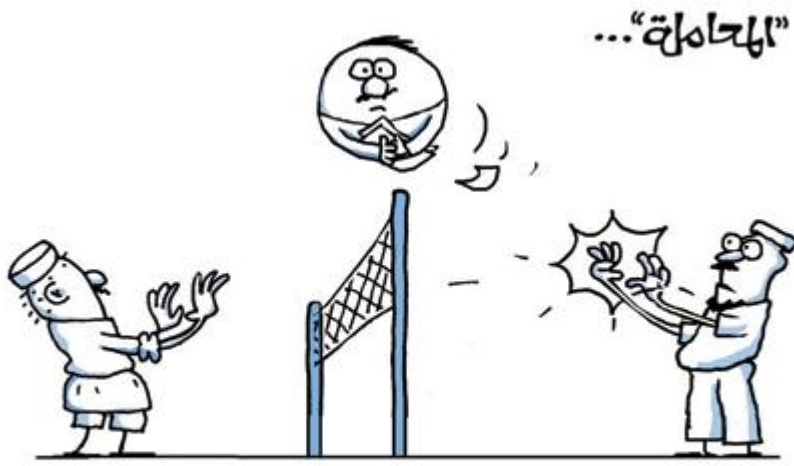
كان حضور ورشة لجنة المرأة التابعة لمجلس الأسرة المتكون حديثاً في 11 ديسمبر 2017، حدثاً يثلج الصدر من ناحية الحرفية التي أظهرتها المنظمات في التقديم والتحضير لمفردات الورشة. وقد ضمت عدداً جيداً من المتخصصات في الشأن النسوي وبعض الرجال، من جهات مختلفة وزارات وإدارات عمل وإعلام وشورى وتعليم كبار ومجلس غرف وجمعيات خيرية ومتخصصة كمودة والنهضة وغيرها، فضلاً عن المختصات المستقلات كحالي أو حال الدكتورة فوزية البكر. وكان في استقبالنا كل من الدكتورة لانا بن سعيد مديرة لجنة المرأة ونائبتها الدكتورة هيلة المكيرش واللاتي مع عدد من المساندات قمن بقيادة الورشة التي تم تقسيمها إلى ستة موضوعات: الاجتماعي، الأحوال الشخصية، الصحي، التعليم، قطاع الأعمال والتجارة والعمل. ثم طلب من كل مجموعة على طاولة مكونة من حوالي أربع إلى ست نساء أن يسجلن ملاحظاتهم في ثلاث دقائق وجمعها وتقديمها أمام البقية في دقيقة، وفق آلية تحليل سوات، أي تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات ثم المأمول، لكنهم أحدثوا عليه بعض التغيير، فحصرنا نقاط القوة والضعف في الشأن المحلي، ونقاط الفرص والتحديات في الشأن الدولي، وهو ما لم أكن أراه منطقياً جداً، لكنه مر بسلام مع سرعة العصف المطلوب وتركيزه. فكان تحدياً جيداً جعل الأفكار تتدفق إضافة إلى ما سبق أن جهزته اللجنة من أفكار أرى أنها متقدمة ومرتفعة السقف مما جعل الحديث والنقاش شفافاً وقوياً كما أنه ولا شك أعطى للجنة المرأة مادة ثرية للقضايا التي يمكنهم تبنيها والعمل عليها للعشر سنوات القادمة على أقل تقدير.

وما يمكن أن أشير إليه هنا سيكون في محور، محور حتى يمكن مناقشة قضاياها بشكل موسع. فتحت المحور الاجتماعي طرحت اللجنة القضايا والسياسات ذات العلاقة بالجوانب الاجتماعية للمرأة السعودية والتي من أبرزها الضمان الاجتماعي، والمرأة المعيلة، والعنف والحماية، والفتيات في دور الرعاية، واليتيمات، وذوات الظروف الخاصة. بينما رأت المجموعات أن تقسيم القضايا وفق القوة والضعف المحليين يتخذ شكلاً آخر. فرأت مجموعتنا المتكونة من: الدكتورة الجازي الشبيكي، د. خلود التميمي، مودة، وأنا، أن إحدى أهم نقاط القوة في هذا المحور هي وجود عدد من القوانين والتشريعات التي يمكننا أن نبني عليها مثل قانون الحماية من الإيذاء، وترى أخريات أن من القوانين المهمة كانت مصادقة المملكة على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تدعم المرأة مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي أصبحت موادها ملزمة لمحاكمنا، كما أن من نقاط القوة ما لدينا من طاقات بشرية ومؤسسات اجتماعية تطوعية وقاعدة من الأنظمة والمؤسسات التي يمكن البناء عليها. وأيضاً اهتمام الدولة المتوسع اليوم بالمرأة والذي يعني أنه أصبح لدينا إرادة سياسية تريد أن تقود هذا التغيير لصالح المجتمع والمرأة والذي انعكس في تأسيس مجلس الأسرة الذي يعد إنجازاً بحد ذاته طالبت المطالبة به لتقوم لجنته الخاصة بالمرأة أن تحصر الدراسات والأنظمة والثغرات والفرص التي ينبغي إهتبالها.

وعند الدخول إلى المزيد من التفصيل، نصل إلى أن من أهم نقاط القوة في الشهور الماضية كان الأمر السامي بمراجعة مفردات الولاية في الأنظمة السعودية والتوجيه بعدم اشتراط المحرم في تقديم الخدمات للنساء. وترى أخريات أن إقرار صندوق النفقة يعد أهم نقاط القوة التي تم إقرارها مؤخراً على المستوى الاجتماعي لما يحله من أزمة لطالما عانت منها النساء المطلقات، وأخيراً، رؤية 2030 بكل نقاط مراجعتها وتطورها الذي أخذ يدخل المرأة في معادلاته بشكل أوضح. وما سبق يتعلق فقط بالفرص الكامنة على المستوى المحلي في الشأن الاجتماعي، وتتبقى بقية النقاط وبقية الشؤون الستة والتي سوف نستعرضها في الأسابيع القادمة.



كاريكاتير



كاريكاتير @kal_ahmd

الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء
30 ربيع ثاني 1439 هـ - 17
يناير 2018م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8359>



ماهر آشور
@mahertoon

الحياة
AL-HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
30 ربيع ثاني 1439 هـ - 17
يناير 2018م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/26752354>